استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النفط الإيراني أثناء التأميم وما بعد سقوط حكومة مصدق 1955 – 1951

أ . م .د. محمد هاشم خويطر
كلية التربية - الجامعة المستنصرية

drmohmedhushimalrobyeai@gmail.com

الكلمات المفتاحية : أمريكا – النفط – مصدق – التأميم - ايران

ملخص البحث

ارتبطت قضية تأميم النفط الإيراني بحكومة الدكتور محمد مصدق في ايران عام 1951، وعد هذا القرار واحداً من أجرأ وأهم القرارات التي اتخذتها هذه الحكومة الوطنية.

لم يتسنَ لهذا القرار أن يأخذ مداه وان يحقق نجاحه بسبب عوامل عدة يقف في مقدمتها وقوف الدول الكبرى ضده، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان خافتا من ان تحذو دول نفطية أخرى حذو ايران وتقوم بتأميم نفطهم، لذلك نسقت بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أسقاط حكومة الدكتور مصدق وأفشال التأميم الإيراني، وبالفعل كان لحكومة واشنطن الدور الأساس في إزاحة الدكتور مصدق عن الحكم عام 1953 بعملية عرفت باسم عملية (أجاكس) اشتركت فيها الحكومتين الأمريكية والبريطانية وشاه ايران محمد رضا بهلوي، فتم إفشال قرار التأميم، وألقاء القبض على الدكتور مصدق وحصلت حكومة واشنطن على امتيازات نفطية عديدة بعد عودة الشاه إلى ايران، وتأكيده بان الفضل في عودته يعود إلى الأمريكيين، لتبدأ مرحلة جديدة في التاريخ الإيراني المعاصر.

USA Strategy Towards Iranian Oil during the Nationalization and after the Fall of the Mosaddeq Government 1951-1955

Asst. Prof . Dr. Muhammad Hashem Khwaiter

College of Education / Al-Mustansiriya University

Abstract

The issue of the nationalization of Iranian oil was linked to the government of Dr. Kajaked Mosaddegh in Iran in 1951, and this decision was considered one of the boldest and most important decisions taken by this national government.

This decision was unable to reach its extent and achieve its success due to several factors standing in the forefront of the great countries standing against it, especially Britain and the United States of America, which were afraid that other oil countries would follow the example of Iran and nationalize their oil, so Britain blew up with the United States of America in order to bring down The government of Dr. Mosaddegh and the thwarting of Iranian nationalization. Indeed, the Washington government had the main role in removing Dr. Mosaddeq from power in 1953 through a process known as Operation AJAX The American and British governments and the Shah of Iran, Muhammad Reza Pahlavi, participated in it, so the nationalization decision was thwarted, and Dr. Mosaddegh was arrested, and the Washington government obtained many oil concessions after the Shah's return to Iran, and he confirmed that the credit for his return belongs to the Americans, to start a new stage in contemporary Iranian history.

المقدمة

هيمنت القضية النفطية على منطقة الشرق الأوسط في خمسينيات القرن العشرين، بسبب قرار تأميم النفط الإيراني الذي اتخذته حكومة الدكتور مصدق (1951-1953) فقد عُد هذا القرار نقطة تحول كبيرة في تاريخ ايران المعاصر ، وانعكس ذلك إيجابيا على الشركات النفطية الأمريكية التي تمكنت من الإفادة منه والحصول على نسبة كبيرة من النفط الإيراني وأزاحه الهيمنة البريطانية التي امتدت منذ اكتشاف أول بئر نفطي في جنوب ايران حتى تأميمه عام 1951.

لم تأت عملية حصول الشركات النفطية الأمريكية على اسهم كبيرة من النفط الإيراني في عام 1954 اعتباطاً ، أو هبة فتحتها شركة النفط الانكلو – إيرانية للشركات النفطية الأمريكية، وإنما جاء ذلك بسبب الدور الذي أسهمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في أفشال التأميم الإيراني وأسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق عام 1953 التي تجرأت على مواجهة اعتى الشركات النفطية الاحتكارية العالمية ، لتبدأ مرحلة جديدة من التاريخ الإيراني المعاصر بشكل خاص ، ومن تاريخ الشرق الأوسط بشكل عام .

أولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة اهتمام واضحاً بالنفط الشريان الفعال في استمرار الماكنة الغربية وأولته أهمية قصوى في استراتيجيتها بسبب أدراكها أن بريطانيا بعد الحرب لم تعد دولة من الدرجة الأولى في القدرة على تأمين احتياجات الدول الغربية من النفط ، كما أنها تراجعت في المجالات كافة بسبب الحرب ، ولم يكن بإمكان الولايات المتحدة احد القطبين واقوى دولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في العالم "Super power"، ان تسمح لأن تقع ايران في أحضان الاتحاد السوفيتي التي في صراع خفي معين في (الحرب الباردة Cold War)[1] ، أو ان تتمتع الشركات النفطية البريطانية بالنسبة الأكبر من اسهم النفط الإيراني ، فلا تحصل الشركات الأمريكية على ما يتناسب مع ما قدمته دولتها من دور في أفشال التأميم وتنفيذ عملية أزاحه حكومة مصدق الوطنية عن السلطة ، والمجيء بحكومة الجنرال زاهدي الموالية للغرب .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ان تصور للإيرانيين أنها على الحياد في الصراع النفطي بينهم وبين بريطانيا التي كانت تقف وراء شركاتها النفطية الاحتكارية ، لكنها في حقيقة الأمر كانت تتابع عن كثب تطورات النزاع وتأمل في ان لا يتوصل الجانبان إلى حل مرض له ، فتضطر بريطانيا لطلب المساعدة منها لحسم هذا النزاع عسكرياً عن طريق القيام بعملية سريعة وحاسمة ضد الحكومة القائمة لكي تطالب

بريطانيا ومحمد رضا بهلوي بحصتها من النفط الإيراني جراء دورها في منع تطورات الأوضاع الإيرانية وانعكاسها سلبياً على الدول الغربية وفي مقدمتها شركاتها النفطية الاحتكارية .

تكمن أهمية هذا البحث في انه لا يتخصص بدراسة تأميم النفط الإيراني من قبل حكومة الدكتور محمد مصدق لان معظم الدراسات التي تناولت تاريخ ايران المعاصر في خمسينيات القرن الماضي بحثت في هذا الموضوع كثيراً ، وتطرقت إلى كل الجوانب المتعلقة به إلا أن اغلب هذه الدراسات والبحوث أغفلت المرحلة التي أعقبته والمفاوضات التي جرت بين (الكونسورتيوم Consortium)[2] النفطي مع حكومة الجنرال زاهدي وحصلت من خلالها الشركات النفطية الأمريكية على نسبته 40% من اسهم النفط الإيراني (إنتاجا وتصديراً وتسويقاً) ، فأزاحت بواسطة الاتفاقية النفطية الجديدة لعام 1954 هيمنة الشركات النفطية البريطانية على النفط الإيراني ، وعدم فسحها المجال للشركات الأجنبية الأخرى من منافستها أو الإحلال محلها أو اخذ دورها في هذا المجال.

لا يكمن النجاح الأكبر للاستراتيجية الأمريكية خلال هذه المدة فقط في الحصول على مكاسب مهمة في النفط الإيراني ، رغم ان ذلك كان شيئاً كبيراً ، إلا ان الأهم منه هو ارتماء نظام محمد رضا بهلوي في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية واعتقاده ان ديمومة نظامه واستقرار حكمه يكمن في الارتكاز على الدعم الأمريكي له، فكانت المرحلة التي أعقبت سقوط حكومة مصدق حتى سقوط النظام البهلوي عام 1979 تعزيز العلاقات الإيرانية - الأمريكية وتراجعها مع الاتحاد السوفيتي ، الذي وصل إلى قناعة تامة أن نظام محمد رضا بهلوي وضع مقدرات ايران برمتها في أحضان الأمريكيين ، وتحول إلى احد العمودين المتساندين للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الأول
الاهتمام الأمريكي بإيران خلال الأزمة النفطية
1953 – 1951

حظيت ايران باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الدكتور محمد مصدق[3] (1951-1953) بتأميم النفط في اذار 1951 لاعتبارات عدة يقف في مقدمتها ان هذا القرار من الممكن ان يدفع دول المنطقة المنتجة للنفط لاتخاذ إجراءات مشابهة له ، وان يكون له أثار عدائية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية في منطقة الخليج العربي ، فضلاً عن ذلك فقد يؤدي التأميم إلى إيقاف تصديره إلى الحلفاء الأوربيين الغربيين للولايات المتحدة الأمريكية ، لا سيما ان مغادرة بريطانيا للمنطقة الجنوبية من ايران سيؤدي إلى أضعاف النفوذ الغربي في المنطقة [4]، والأخطر من كل ذلك فان عدم قدرة ايران على تسويق نفطها وفشل الاقتصاد الإيراني في مواجهة السياسة الاقتصادية الداخلية وازدياد نفوذ (الحزب الشيوعي الإيراني) " تودة " [5] ربما يقود إلى ((انقلاب شيوعي محتمل)) يتسنم فيه السلطة في ايران ، فينعكس ذلك سلباً على مجريات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فيخسر الغرب دولة حيوية في الشرق الأوسط لصالح المعسكر الشيوعي المعادي لها[6]

اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة النفطية في البداية، بمحاولة الإيحاء للطرفين الإيراني من جهة ، والبريطاني من جهة ثانية ، أنها تقف على الحياد في هذه الأزمة ، ألا ان حقيقة الأمر لم تكن كذلك ، فقد حاولت الظهور أمام الإيرانيين بانها تساند قضيتهم في اتخاذ قرار التأميم وضمان مصالحهم الوطنية ، في الوقت الذي طلبت من الحكومة البريطانية عدم إعطاء امتيازات للإيرانيين وطلبت كذلك التوصل إلى تسوية لنزاعهما النفطي من اجل استقرار الأوضاع في داخل ايران ، والحيلولة من دون التغلغل الشيوعي في هذا البلد [7].

أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية تصريحاً في الثامن عشر من آيار 1951 حاولت فيه التقريب بين وجهات النظر الإيرانية والبريطانية ودفعهما للجلوس حول مائدة المفاوضات للوصول إلى تسوية لازمتها النفطية وجاء في التصريح "ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن بالغ قلقها بسبب النزاع القائم بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية حول النفط الإيراني" ، واستطرد ليؤكد كما جاء فيه" نحن أصدقاء دائمون لكلتا الحكومتين ومهتمون بصدق برفاهية كلا البلدين ، وان الولايات المتحدة ترغب بالتسوية السلمية في هذا النزاع الذي يعد خطيراً ليس فقط على اطراف النزاع، ولكنه يهدد حرية العالم بكاملها" [8].

عدت الحكومة الإيرانية هذا التصريح الأمريكي تدخلاً في الشؤون الداخلية لبلادها، وتغيراً في الموقف الأمريكي القائم على الحياد ، ومحاولة من الإدارة الأمريكية بجر ايران للمفاوضات مع البريطانيين ، لذلك وجهت وزارة الخارجية الإيرانية مذكرة شديدة إلى السفير الأمريكي في طهران هنري كريدي (H.Grady) جاء فيها : "ان الشعب الإيراني كان يأمل ان تستمر سياسة الحياد التي ادعتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو يستغرب الآن كيف ان الحكومة الأمريكية قد بدلت رأيها وتحاول بذل النصيحة في تسوية الموضوع عن طريق المحادثات... وان مصلحة الصداقة لدولة أجنبية .. لا يمكنها عدها سوى تدخل في شؤون ايران الداخلية" [9]

وبحسب وثيقة دبلوماسية عراقية رسمية ، تعود لتلك المهلة ، جاء رد فعل الإدارة الأمريكية على المذكرة الإيرانية بأنها لم تقصد في تصريحها التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية أو لديها الرغبة في الإحلال محل بريطانيا في الهيمنة على النفط الإيراني ، وانها معنية بالوصول إلى تسوية لهذا النزاع الذي سيقوض ويضعف وحدة العالم الحر بشكل خطير [10].

لم تصمد هذه الذرائع الأمريكية طويلاً أمام تصريحات الرئيس الأمريكي هاري ترومان (H.Truman)[11] ولا غيره من المسؤولين الأمريكيين بأن بلادهم ليست لها مصلحة في ايران ، وإنما كل غرضه التدخل لتسوية النزاع النفطي في ايران هي استقرارها وعدم تدهور أوضاعها الاقتصادية وانشغالها بالنزاع مع بريطانيا لان ذلك سينعكس سلباً على الإيرانيين [12]، فيكفي ان نذكر مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أسيا وأفريقيا جورج سي . ماكغي (Georgy c . Meghee) (1912 – 2005) أشار في الثالث عشرين تموز 1951 أن المسائل الأساسية الموضوعة للرهان في ايران تتجاوز قضية النفط ... التي لا مجال للرهان عليها تتمثل في انه ((يمكننا ان نتأكد من ان الكرملين لن يضيع فرصة الاصطياد في مشكلات النفط الإيرانية ،لان ايران بعيداً عن النفط هي فوز استراتيجي كبير ، وان السيطرة عليها، التي تصارع في مساحتها تقريباً المنطقة الشرقية لنهر المسيبي في الولايات المتحدة ، ستمكن الاتحاد السوفيتي من الأشراف على طرق المواصلات التي تربط الشعوب الحرة في أسيا وأوربا)) [13].

أدى تطور الأزمة النفطية وتمسك كل من بريطانيا والحكومة الإيرانية بوجهة نظرهما وعدم استعدادهما للتنازل عن طلباتهما إلى دفع الإدارة الأمريكية للوقوف إلى جانب بريطانيا، لان اعتقدت - بعد ان وصل الجانبان الإيراني والبريطاني إلى طريق مسدود لحل خلافهما - إلى ضرورة الالتزام بالبحث عن بديل لمصدق، اكثر من محاولة شراءه أو كسبه، على حد تعبير البريطانيين .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على حكومة مصدق للتنازل عن تصلبها ودفعها للدخول في مفاوضات نفطية مع بريطانيا ، وعلى ما يبدو ان ذلك كان اتفاقاً غير معلناً مع الحكومة البريطانية ، فاستغلت الظروف المادية القاسية التي تواجهها ايران بعد فقدانها مواردها المالية المتأنية من النفط ، فأوضحت وزارة الخارجية الأمريكية في العشرين من أذار 1952 في معرض أجابتها على طلب المساعدة الذي قدمتها الحكومة الإيرانية أن ايران "سوف لا تستلم أية مساعدة من الولايات المتحدة ألا اذا تم التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين ، وان هذا يمثل رأيها الصريح" [14].

وضمن هذا السياق ارسل برقية الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور (Dwight D.Eisenhower) (1953 – 1961) [15] في التاسع والعشرين من حزيران 1953 وخلال الأيام المضطربة التي سبقت سقوط حكومة مصدق" ان الولايات المتحدة لم تعد في موقف يسمح لها تجديد المساعدة إلى ايران أو شراء نفطها " . وفي تبريره لهذا الموقف أوضح" أن هناك شعوراً قوياً في بلاده ، حتى بين المواطنين الأمريكيين المتعاطفين بشدة مع ايران وأصدقاء الشعب الإيراني ، في أنه ليس من العدل لدافعي الضرائب الأمريكيين ان تستمر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمديد المساعدة الاقتصادية الضخمة إلى الحكومة الإيرانية طالما كان باستطاعة الأخيرة الحصول على موارد مالية كبيرة من بيع نفطها ومنتجاته في حالة التوصل إلى اتفاق معقول بشأن مسألة التعويض الذي سيفتح المجال رحباً في التسويق الضخم للنفط الإيراني بعد استئنافه واستطرد قائلاً : ((وبالمقابل عارض بعض المواطنين الأمريكيين وبشدة شراء النفط الإيراني من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لعدم وجود اتفاق ثابت حول النفط)) [16].

تزامن التوجه الأمريكي مع الإجراءات التي قامت بها الحكومة البريطانية ضد ايران في محاولة منهما لتأليب القوى الداخلية في البلاد ضد حكومة الدكتور مصدق ، فقد أعلنت فرض عقوبات اقتصادية على الحكومة الإيرانية ، وفرضت مقاطعة على بيع النفط الإيراني إلى الدول الأخرى [17] ، ووضعت قيوداً كبيرة على التجارة الإيرانية ، الأمر الذي انعكس على ايران سلباً، وسببت مشكلات اقتصادية لا حصر لها، اكثر إيلامًا من التي عانتها في سنوات الحرب العالمية الثانية [18]، كما أدت المقاطعة البريطانية إلى دفع المعارضة الداخلية الإيرانية للاصطفاف ضد حكومة الدكتور مصدق [19].

تألبت كل القوى الخارجية بدرجة أكبر ، والداخلية بدرجة أقل ضد حكومة الدكتور مصدق، فاصبح دور الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع بريطانيا بضرورة العمل من أجل أزاحه الدكتور مصدق عن الحكم بأي شكل من الأشكال ،

ولعل ما ذكره السفير الأمريكي في طهران لوي هندرسون (L. Henderson) كان دقيقاً للغاية ، اذ قال ((ان التفاهم مع مصدق امر مستحيل)) [20] ، وكان على الولايات المتحدة ان تتحرك بسرعة خوفاً من وقوع ايران في "أحضان الشيوعية" على حد تعبيره[21].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ان بقاء حكومة الدكتور مصدق في السلطة سيعيق تطبيق استراتيجيتها في الهيمنة على النفط الإيراني مستقبلاً ولا يسمح لها بمشاركة البريطانيين في أسهم شركة النفط الانكلو- إيرانية ، لذلك وضعت الحكومة الأمريكية نصب عينها ضرورة أبعاده عن السلطة بعملية عسكرية ، لا سيما بعد ان تضافرت عوامل استياء داخلية وخارجية للتخلص من حكومته [22] .

وبالفعل أسهمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency (C.I.A) بدور مباشر و بمساعدة من ضباط الحرس الملكي والجنرال فضل الله زاهدي [23] بانقلاب مضاد ضد حكومة الدكتور مصدق في التاسع عشر من آب 1953 أدى إلى احتلال بيت رئيس الوزراء واستسلامه بعد يوم واحد من الانقلاب إلى الجنرال زاهدي ، بعد ان رافق الانقلاب أحداث دموية راح ضحيتها حوالي اكثر من الف شخص بين قتيل وجريح ، لينتهي بذلك عهد الدكتور مصدق بعد ان أسهمت التناقضات الداخلية والخارجية نهاية لحكومته [24].

لقد أكدت مصادر متعددة ان ((انقلاب 19 آب 1953 كان أمريكيا صرفاً .. وانه من السخف ان يقال ان الإيرانيين قلبوا حكم مصدقاً من تلقاء انفسهم)) [25]، ويمكن ان يقال بكل تأكيد ان الانقلاب كان عملية أمريكية من بدايتها حتى نهايتها [26] . وهكذا حققت الولايات المتحدة الأمريكية جزءًا من استراتيجيتها في أزاحه مصدق عن السلطة لتبدأ مرحلة جديدة في وضع استراتيجيتها للهيمنة على النفط الإيراني خلال السنوات اللاحقة .

المبحث الثاني

الاستراتيجية الأمريكية تجاه النفط الإيراني بعد سقوط حكومة مصدق عام 1953-1955

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإطاحة بحكومة مصدق على استئناف الصناعة النفطية في ايران ، رغم إن الإيرانيين لم يكونوا يرغبون في عودة شركة النفط الانكلو – الإيرانية للعمل ثانية في بلادهم للذكريات المؤلمة التي كانوا يحملونها عنها ، الأمر الذي هيأ للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لكسر الاحتكار البريطاني للنفط الإيراني ، والحصول على حصة كبيرة منه [27].

باشرت الإدارة الأمريكية تقديم مساعدات اقتصادية لحكومة الجنرال زاهدي (1953-1955) من اجل الوقوف على قدميها وتجاوز الوضع الاقتصادي الصعب في ايران عقب عدم التوصل إلى تسوية نفطية مع الشركة النفطية البريطانية [28].

وأكرر بالإشارة هنا ، إلى أن حجم المساعدات الأمريكية التي قدمتها إدارة الرئيس ايزنهاور في الثامن والعشرين من آب 1953 إلى حكومة زاهدي بلغت (45) مليون دولار، بصيغة قرض لإيران، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية للتأكيد ان هذا المبلغ هو اقل مما كانت تتوقعه من مساعدات لان" الخزينة كانت فارغة، والخراب ضرب أطنابه في الاقتصاد الإيراني برمته وحاجة ايران الفعلية إلى نحو 300 مليون دولار"[29].

لم يكن هذا "السخاء" الذي قدمته الإدارة الأمريكية لإيران بلا مقابل ولم يأت تأكيد السفير الأمريكي في طهران لوي هندرسون لرئيس الوزراء الإيراني بأن رئيس بلاده ايزنهاور كلفه بتلبية طلبات الحكومة الإيرانية ((من أجل ان يستقر الوضع الاقتصادي لإيران ويستلم الموظفون الذين انقطعت رواتبهم منذ اشهر مستحقاتهم المالية وان تعود الحياة الطبيعية لإيران)) [30]على حد قوله.

كان وجهة نظر الإدارة الأمريكية تكمن ان تقديمها للمساعدات إلى حكومة زاهدي، سيدفع الحكومة الجديدة للتوصل إلى تفاهم مع بريطانيا حول تسوية القضية النفطية معها [31]، وأوضح الأمريكيون الحاجة الكبيرة للمساعدة العاجلة من اجل ((إعادة مستوى من الاستقرار وتشكيل أساس للوصول إلى تطور اقتصادي اكبر)).

وفي واقع الحال ، كانت حكومة زاهدي تطمح في مزيد من المساعدة الأمريكية ألا أنه طالما تعذر استئناف ضخ النفط بسبب الحاجة إلى مفاوضات طويلة ، فان ذلك سيكون تبريراً معقولاً لطلب المساعدة النقدية في هذه الفرصة المناسبة ، وعليه وضح وزير المالية الإيراني علي أميني [32] في العاشر من أيلول 1953 بأن رئيس الوزراء

زاهدي قد اخبر السفير الأمريكي ان مبلغ المساعدة البالغ 45 مليون دولار أمريكي لم يكن كافياً ، وبان ايران قد توقعت مساعدة قدرها 300 مليون دولار على الأقل للتغلب على الفوضى الاقتصادية التي خلفتها حكومة الدكتور مصدق [33].

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين تقديم المساعدات الاقتصادية لإيران وما بين استئناف الأخيرة لعلاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وحسم وتسوية القضية النفطية معها لان ذلك من شانه ان يمنحها الفرصة للهيمنة على الملف النفطي الإيراني وحصولها على امتيازات اكبر من شركة النفط الانكلو – إيرانية ، وعليه اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة منح المساعدات المالية لحكومة زاهدي بالتقسيط والتدريج لأنها لم تكن ترغب في خسارة فعاليتها بسرعة ، وكانت تعد تسوية النزاع النفطي مسألة جوهرية في أي توجيه حقيقي عاجل لتحسين الوضع الاقتصادي الإيراني ، وربطت الولايات المتحدة الأمريكية أي تحسن في علاقاتها بإيران وتقديم المساعدات لها بقضيتين هما: الأولى هي تسوية النزاع النفطي والثانية استئناف ايران للعلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا لأنها اعتقدت ان ذلك من شأنه تسهيل المناقشات النفطية المباشرة بين الجانبين، وترتيب إعادة تصدير النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية فتتخلص حكومة واشنطن من الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية لإيران.

تفاوتت وجهة نظر الحكومة الإيرانية عن وجهة نظر الحكومتين الأمريكية والبريطانية، فقد كانت ايران ترغب في تسوية النزاع النفطي قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية التي انقطعت اثر قرار التأميم في أذار 1951 ، في حين كانت وجهة نظر الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية هو استئناف العلاقات الدبلوماسية مع حكومة لندن قبل الدخول في مفاوضات حول التسوية النفطية [34] ، فاضطرت الحكومة الإيرانية للقبول بوجهة النظر الانكلو - أمريكية بسبب الضغط الذي مارسته الدولتان على ايران ، فسبق لبريطانيا ان فرضت على ايران عقوبات اقتصادية تمثلت بفرض حصار على شراء النفط الإيراني في الأسواق العالمية وهددت المشترين له بعقوبات صارمة واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، لذلك أصرت على موقفها ان لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية معها ، ووعدت ايران في حالة القبول باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين بان توافق على أرسال قاطرات بريطانية الصنع إلى سكك الحديد الإيرانية بعد ان كانت ممنوعة سابقاً بسبب الحصار الاقتصادي

ومن جانبها هددت الإدارة الأمريكية الحكومة الإيرانية في حال عدم إعادة علاقاتها مع بريطانيا ، فإنها لن تستمر في برنامج تقديم المساعدات الاقتصادية لها، لان استئناف العلاقات الدبلوماسية سيؤدي إلى تدفق النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية ، لاسيما إلى أن المشترين اليابانيين الذين منعتهم بريطانيا من شراء هذا النفط واتخذت

إجراءات قانونية بحقهم ، لذلك اصبح موضوع إعادة العلاقات الإيرانية - البريطانية أمرًا مفروغاً منه ويجب ان يكون قبل أي تسوية للنزاع النفطي [35] .

لم تكن عملية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ايران وبريطانيا سهلة لان الوضع الداخلي في ايران كان رافضاً لذلك ، وهدد علماء الدين الإيرانيين ، وفي مقدمتهم آية الله أبو القاسم الكاشاني [36] الذي صرح بان ((يوم استئناف العلاقات سيكون يوم حداد وطني في ايران))[37].وتم توزيع منشورات في طهران وعدد من المدن الإيرانية هاجمت استئناف العلاقات مع بريطانيا في الثاني والعشرين من كانون الأول 1953 ، وهدد الكاشاني بانه سيقود المظاهرات الجماهيرية ضد حكومة الجنرال زاهدي ، وبالفعل خرجت تظاهرات جماهيرية ضد استئناف العلاقات الدبلوماسية الإيرانية – البريطانية يومها تمكنت حكومة زاهدي من قمعها بقسوة متناهية من الشرطة التي فتحت النار على المتظاهرين ، فقتل ثلاثة طلبة وجرح العديد من المتظاهرين ، وتم نفي بعض المعارضين إلى جزيرة خرج الواقعة في الخليج العربي ، وفرض الإقامة الجبرية على البعض الاخر[39] .

وتبعاً لذلك، طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفيرها في طهران ان يضغط على الحكومة الإيرانية من أجل إعادة العلاقات مع بريطانيا وان يقدم لها وعوداً بان الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم لإيران مساعدات مالية في حالة التوصل إلى ذلك ، وبالفعل اعلن وزير خارجية ايران عبد الله انتظام في الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1953 استعداد بلاده لاستئناف العلاقات مع بريطانيا ،اذا ما وافقت على الموقف الإيراني في مسألة النفط، وذلك بالتعامل مع تلك القضية وفق روح العدالة والاحترام المتبادل [40] .

تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين ايران وبريطانيا رسمياً في الخامس من كانون الأول 1953 وأعيد السفراء بين البلدين في مطلع عام 1954 ، الأمر الذي كانت ترغب به الولايات المتحدة الأمريكية ورمت بكل ثقلها لتحقيقه بين البلدين ، فلم يبق لديها سوى تسوية القضية النفطية بما يحقق لشركاتها أهدافها التي من ورائها عملت الإدارة الأمريكية لها طويلاً ومنذ تأميم النفط في عهد مصدق حتى افشاله وأزاحه الأخير عن السلطة عام 1953 .

كثفت الإدارة الأمريكية من جهودها لاتخاذ التدابير اللازمة لحل القضية النفطية، بوصفها القضية الأهم بالنسبة لها ، فقد وافقت على تزويد ايران بقرض قدره 100 مليون دولار ، وحصلت حكومة زاهدي من بريطانيا على مبلغ قدره 40 مليون بأون استرليني دعماً لها للخروج من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعانيها وللسعي باتجاه استقرار الأوضاع الداخلية في البلاد .

وضمن اطار تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران قام نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ريتشارد نيكسون Richard Nixon (1969 – 1974) بزيارة لطهران بناء على طلب الشاه محمد رضا بهلوي ونزولاً عند رغبة الرئيس ايزنهاور، وأثناء لقاءه بالشاه والمسؤولين الإيرانيين، صرح نيكسون في تصريح صحفي له بضرورة حل الأزمة النفطية مع بريطانيا، والا فان حكومته لن تقدم أي مساعدة لإيران ، وطلب من المسؤولين الإيرانيين الإسراع في هذه المسألة لأنها ستؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي لبلادهم ، وعدم الانتظار والاعتماد على المساعدات الخارجية ، لا سيما الأمريكية لأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تظل تقدم مثل هذه المساعدات لإيران إلى ما لا نهاية [41].

مهدت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإيران واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا الطريق لتسوية النزاع النفطي ، فكلفت الولايات المتحدة الأمريكية هربرت هوفر (H.Hoover) المستشار والخبير الأمريكي لشؤون النفط في وزارة الخارجية الأمريكية ،الذي أرسلته على رأس بعثة إلى ايران في الخامس من تشرين الأول 1953 للتوصل إلى تسوية للقضية النفطية ، وأكدت الإدارة الأمريكية ان هوفر والسفير الأمريكي في طهران لوي هندرسون سيعملان سوية لإنجاز هذه المهمة خلال مدة لا تزيد عن شهرين[42].

لم تكن المفاوضات بين الشركات النفطية الأجنبية والحكومة الإيرانية سهلة كما صورتها الإدارة الأمريكية ، إذ كان على هذه الشركات حسم مشكلاتها أولاً قبل الدخول في تسوية الأزمة النفطية مع ايران ، فبرزت مشكلتان هما [43]:

1. الحساسية من مقاضاة المقاومين للتروستات (Antitrust) الاحتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية .
2. حق الشركات الأمريكية الصغرى في التسوية النفطية مع ايران .

برز دور الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لضمان حق الشركات الكبرى العملاقة لها في تشكيل الاتحاد النفطي (الكونسورتيوم) (Consortium) ليقوم هذا الاتحاد باستثمار مصافي عبادان لمدة 25 سنة ، وان يتم حصر بيع النفط الخام والمصفى بهذه الشركات وتوزيعه إلى الأسواق العالمية والاستهلاك المحلي ، شريطة أن لا يعود التقنيون البريطانيون إلى العمل في الحقول النفطية لوحدهم ، لان شركة النفط الانكلو – وإيرانية غير مرغوب بها في ايران بسبب مشكلاتها مع الإيرانيين خلال المرحلة السابقة [44].

حصل الاتحاد النفطي الأمريكي على الحصة الأكبر من النفط الإيراني ، كما سمحت الإدارة الأمريكية للشركات النفطية الصغرى في بلادها بالحصول على ما

نسبته 5 % من الحصة الأمريكية ، ألا ان المشكلة الأساسية التي برزت أثناء المفاوضات مع الحكومة الإيرانية بعد أسبوع من هذه المفاوضات التي جرت في بداية كانون الأول 1953 هي اعتراض شركة النفط الانكلو – الإيرانية على قيام فكرة الاتحاد النفطي الأمريكي وحيازته على حصص نفطية من النفط الإيراني، فقد طالبت الحكومة البريطانية بالحصول على ما نسبته 44 % من النفط الإيراني في حين اقترحت الحكومة الأمريكية ان تنزل الحصة البريطانية على ما نسبته40 % لان الحكومة الإيرانية لا تقبل بذلك وسوف تعترض عليه ، وبالفعل تم التوصل بعد مفاوضات صعبة إلى أن تأخذ بريطانيا ما نسبته 40% من النفط الإيراني رغم ان الشركة البريطانية كانت أكبر حصة محددة من بين الشركات المشاركة في النفط الإيراني في حين حصلت الشركات الأمريكية على ما نسبته 40% وتوزعت بين شركة الخليج ، وسوكوني فاكوم اويل موبل ، وستاندرد اويل اوف نيوجرسي وشركة تكساسكو ووزعت نسبة الـ 20% المتبقية بين رويال دتش 14 % وكومبيني فرانسيس دوبترول الفرنسية 6 % [45].

اكمل المستشار النفطي الأمريكي هوفر والسفير الأمريكي في طهران هندرسون المفاوضات مع الحكومة الإيرانية ، وتم تشكيل لجنة خاصة من أربعة أشخاص في الثامن من كانون الأول عام 1953 هدفها استكمال الإجراءات الضرورية لمفاوضات حسم الخلاف النفطي، وتم أجراء هذه الإجراءات وإنجاحها ، فوقعت الحكومة الإيرانية مع الكونسورتيوم الأمريكي اتفاقاً مبدئياً في الخامس من آب 1954 ، وصرحت وزارة الخارجية الأمريكية بأنه " نتيجة المباحثات التي جرت في الأسابيع القليلة الماضية بدأت البوادر تشير إلى إمكانية حل وتسوية أزمة النفط التي استغرقت سنوات عدة" [46]

أعربت الإدارة الأمريكية عن ارتياحها لتوقيع الاتفاقية ، جاء ذلك في برقية وزارة الخارجية الأمريكية في رسالة بعثتها إلى رئيس الحكومة الإيرانية الجنرال زاهدي جاء فيها ان "هذه الاتفاقية تمثل اتفاقاً متساوياً مرضياً لكل الأطراف واعرب الرئيس الأمريكي ايزنهاور وفي رسالته إلى الشاه محمد رضا بهلوي عن رضاه في نجاح المفاوضات التي أسهم الشاه فيها شخصياً بشكل كبير ، وعن ثقته في ان تنفيذ الاتفاقية تحت قيادة الشاه سيؤدي إلى بداية مرحلة جديدة من الاستقرار والتقدم الاقتصادي لإيران"[47] .

وهكذا جاءت اتفاقية 1954 لتؤكد هيمنة الشركات النفطية الأمريكية على النفط الإيراني وبداية مرحلة جديدة كانت الجوانب الخاصة بالنفط مقدمة للهيمنة على الجوانب الأخرى الخاصة بإيران مثل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية

والأمنية التي تمخضت عن إدخال ايران في ميثاق بغداد عام 1955 ، والتجاء الشاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدها القوة الأساسية لحفظ نظامه.

الخاتمة

تابعت الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين القضية النفطية في ايران وتطوراتها، لأنها كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيتها في الهيمنة على النفط ودفع شركاتها النفطية للحصول على موطأ قدم في ايران تمهيداً للدخول بقوة إلى نفط دول الشرق الأوسط الأخرى .

كثفت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيسين ترومان وايزنهاور جهودها ومناوراتها من اجل احتواء الوضع في ايران ، وادعت أنها على الحياد في الصراع الإيراني - البريطاني في البداية لكنها مع تطورات الأوضاع اتخذت استراتيجيتها مساراً جديداً تمثل في تدخلها المباشر في الأزمة وحاولت تغيير مسارها بما يحقق أهدافها البعيدة المدى .

رمت الإدارة الأمريكية بكل ثقلها من اجل إنجاح استراتيجيتها ودفع ايران في عهد الدكتور مصدق للتمسك بموقفها الرافض لحسم خلافها النفطي مع بريطانيا ، في الوقت الذي نصحت الأخيرة بضرورة عدم تقديم التنازلات لحكومة مصدق لان ذلك سيكون مدعاة لدول أخرى لاتخاذ خطوات متشابهة لإيران ، وسينعكس ذلك سلباً على المصالح الغربية في الشرق الأوسط.

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة من تأميم النفط وحتى نهاية عام 1954 من ان تهيمن على النفط الإيراني عندما شكلت الاتحاد النفطي (الكونسورتيوم) من خمس شركات نفطية أمريكية وواحدة هولندية وأخرى فرنسية ، فضلاً عن ذلك شركة النفط البريطانية، فجاءت هيمنة الشركات الأمريكية على هذا الاتحاد مكافأة لها على دورها في التخطيط والمشاركة في أسقاط حكومة مصدق وإعادة شاه ايران إلى الحكم ثانية .

دللت عملية التوقيع على اتفاقية الخامس من آب 1954 على أن الرابح الأساس من وراء توقيعها هو الولايات المتحدة الأمريكية التي دشنت من خلالها مرحلة جديدة فرضت فيها شركاتها سيطرتها على النفط الإيراني وأزاحت سيطرة الشركة الانكلو – الإيرانية على هذا المورد الحيوي لسنوات طويلة .

لم تكن عملية حسم القضية النفطية سوى مرحلة من مراحل اكبر واخطر تمثلت في دفع الشاه البهلوي الثاني لوضع مقدرات بلاده في يد الولايات المتحدة الأمريكية وعدها

طرف التوازن بين القوتين اللتان كانتا تهددان سلطته في ايران وهما : الاتحاد السوفيتي من جهة وبريطانيا من جهة ثانية .

بدأت الدبلوماسية الأمريكية في المرحلة التي أعقبت سقوط حكومة مصدق تسجل نجاحات مهمة لتحقيق استراتيجيتها في تطويق الاتحاد السوفيتي التي كانت داخلة معه في حرب باردة في أوج قوتها ، فتمكنت الإدارة الأمريكية من دفع الشاه لقمع العناصر اليسارية في ايران بقوة تنفيذاً لرغبة الحكومة الأمريكية واستراتيجيتها في منع أي قوة مدعومة من السوفيت في الهيمنة على الوضع الداخلي لإيران ، وبالفعل تعززت العلاقات الأمريكية – الإيرانية ، وتم ربط ايران بعجلة الأحلاف الأمريكية التي يقف عقد ميثاق بغداد عام 1955 على رأسها .

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال القضية النفطية في ايران لصالحها بالكامل، وتمكنت من إنجاح استراتيجيتها في تغيير تناسب القوى على الصعيد الدولي لصالحها على حساب الجميع ، بما فيها حلفاؤها في المعسكر الرأسمالي ، ولا سيما بريطانيا ، ومنافسوها في المعسكر الاشتراكي الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي ، ومهدت ووضعت الأساس للدخول بقوة في منطقة الشرق الأوسط عبر بوابة الهيمنة على النفط الإيراني ، فحققت بذلك اعظم إنجازاتها التي استمرت في خمسينات القرن العشرين وما بعده.

الهوامش

(1) مصطلح استخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت توجد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وحلفائهم من مرحلة منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات في هذه المدة ظهرت الندية بين القوتين العظيمتين خلال التحالفات العسكرية والدعاية وتطوير الأسلحة والتقدم الصناعي وتطوير التكنولوجيا والتسابق الفضائي للمزيد انظر : علاء كاظم جاسم سلطان الوائلي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفغانستان 1945 – 1979، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ص 58 – 61 .

(2) الكونستريوم تجمع شركات كبيرة لمواجهة طلب كبير يتعدى قدرات شركة واحدة منها ، هذا الشكل الجديد للسيطرة الاقتصادية على السوق إلى توسيع نطاق القدرات الاقتصادية للمجاميع الرأسمالية المالية ، ومن الملاحظ ان هذا المصطلح لم يستخدم سابقاً لألف الاتفاقيات النفطية لإيران في خمسينيات القرن العشرين ، انظر : " الموسوعة الاقتصادية " ترجمة : عادل عبد المهدي وحسن الهموندي ، بيروت ، 1980 ، ص 16.

(3) ولد محمد مصدق في طهران عام 1879 من عائلة إقطاعية ثرية ، درس العلوم المالية والسياسية في باريس ثم اكمل دراسته في سويسرا ، وقف بشدة ضد تنصيب رضا خان على العرش الإيراني عام 1925 ، اعتقل مرتين في عهد رضا شاه (1925 – 1941) واطلق سراحه في عهد ابنه (محمد) ، انتخب نائباً في ثلاث دورات انتخابية ، اصبح رئيساً للوزراء عام 1951 ، أعيد انتخابه عام 1953 ، سقطت حكومته في آب 1953 وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، توفي عام 1967 ، انظر : الموسوعة الإيرانية الخاصة بالشخصيات ، أعداد : مركز البحوث والمعلومات – مجلد قيادة الثورة ، بغداد، 1985 ، ص 434-438 ؛ B.Rubin The Paved With Good Intention , The American Experiens And Iran , U.S.A, Pp.59-60 .

(4) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية 1941 – 1973 ، ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ، منشورات مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة ، 1984 ، ص265.

(5) للتفصيل يراجع عن هذا الحزب : محمد كامل الربيعي ، حزب " تودة " ودوره السياسي في ايران 1920 – 1979 ، "دراسات في التاريخ والتراث والآثار" مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 3، تموز 2018 ، ص 23-43 ؛ محمد طله علي الجبوري ، تاريخ الحزب الشيوعي الايراني " تودة " 1941 – 1963 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد ، 1988.

(6) E.Gregory , The Foreign Policy Of U.S.A In Iran , New York , 1990 , P.80.

(7) Foreign Relation Of The United States , Vol . V, The : Ambassador In Iran , To : The Secretary Of State , 13/8/1952 , P. 576.

(8) Quoted in : S.A.Arcilesi , development of the united states foreign Policy in Iran (1949-1960) , ph.D, university of Virginia, U.S.A , 1965 , p.122.

(9) مقتبس في : دار الكتب والوثائق ، "ملفات البلاط الملكي" ، التسلسل 4957 / 311 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 27/آيار / 1951 ، الوثيقة رقم 4 ، ص 8 .

(10) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل نفسه ، تقرير سري من السفارة الملكية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 21 / آيار / 1951 ، الوثيقة رقم 34 ، ص 67.

(11) ولد في ولاية مزوري في العام 1884 و خدم في الحرس الوطني في ولايته 1905 – 1911 وشارك في الحرب العالمية الأولى ، وانضم لقوات الاحتياط بعد الحرب ، ورغب بالعودة للمشاركة في الحرب العالمية الثانية لكن طلبه رفض ، وفي العام 1922 انتخب قاضياً في محكمة مقاطعة جاكسون واستمر حتى العام 1930 ، وفي عام 1934 انتخب ترومان عضواً في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ، وتمت إعادة انتخابه في عام 1940 وفي حزيران 1944 ، تم ترشيحه لمنصب نائب الرئيس مع الرئيس فرانكلين روزفلت، وتولى رئاسة الولاية المتحدة بعد وفاة الرئيس روزفلت في 12 نيسان 1945 ليكون الرئيس الثالث والثلاثين هزيمة المانيا ، وافق ترومان على أسقاط قنبلتين ذريتين على اليابان في 6 و 9 آب عام 1945 ، استسلمت اليابان على اثرها في 14 آب . استمر في منصبه حتى العام 1953 ، للمزيد انظر :

Harry S.Turman (Library And Museum) Biographical Sketch , Harry S.Truman 33rd President Of The United States.

(12) F.R.U.S., Vol .V , From : H . Truman , To : The Secretary Of State , 13/7/1951 , P . 470.

(13) : D.Morison , Perspective On V.S.Policy In Iran , New York , 1962 , P . 122.

(14) American Foreign Policy , 1950 – 1955 , No.26,21/31/1952, P.214.

(15) الرئيس الأمريكي الرابع والثلاثون ، ولد في تكساس عام 1890 انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية مرشحاً عن الحزب الجمهوري عام 1952 واصل سياسة الاحتواء التي بدأها سلفه هاري ترومان ، جدد انتخابه لمدة رئاسية ثانية عام 1956 ، توفي عام

1969 ، انظر :عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، 1974 ، ص101.

(16) مقتبس في : روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص270 .

(17) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، موقف الرأي العام من الأحداث السياسية في ايران 1950 – 1953 ، بيروت ، 2012 ، ص222.

(18) N.R.Keddie,Roots Of Revolution An Inter Pretive Od Modern Iran , London , 1981, Pp.134-135; الشرق رغن لوسيف ويوري تيشوفسكي ، الأوسط ، البترول والسياسة ، ترجمة : دار التقدم ، موسكو ، 1984 ، ص 50.

(19) N.R.Keddie , Iran Religion , Politics And Society , London , 1980 , Pp.217-218.

(20) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/331 ، كتاب سري من السفارة الملكية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 6/ كانون الثاني / 1953 ، الوثيقة رقم 28، ص62; إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيراني الجذور الأيديولوجية ، بيروت ، 1979 ، ص71.

(21) F.R.U.S, Vol .V , From : The Ambassador In Iran , To : The Secretary Of State , 25/2/1953 , P.135.

(22) الاء جاسم محمد المظفر ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتأميم النفط في ايران 1951 – 1953 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001، ص131.

(23) ولد زهادي في طهران في 17 آيار 1892 ، وهو قائد عسكري إيراني ، وحامت حوله الشبهات بعمالته لوكالة المخابرات الأمريكية ، ونفذ الانقلاب ضد مصدق عام 1953 وتولى رئاسة الوزراء بعد سقوط حكومة مصدق ، عين سفيراً لإيران في الأمم المتحدة بعد ذلك ، توفي في 2 أيلول 1963. F.william , Fall of the Peacock throne , First Edition New York , 1980 , p.61 , محمد وصفي بو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص 71-72.

(24) للتفصيل عن مجريات الأحداث التي رافقت انقلاب زاهدي يراجع : J.D.Stempel , Inside The Iranian Revolution , India , 1981 , Pp.63-64.

(25) اندرو تولي ، حقيقة الجاسوسية الأمريكية ، ترجمة : فؤاد ايوب ، بغداد ، 1964 ، ص 128-129.

(26) جون هوليداي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران ، ترجمة : زاهر ماجد ، بيروت ، 1975 ، ص 100.

(27) انظر : طاهر خلف البكاء ، سياسة ايران النفطية في عهد حكومة الجنرال زاهدي 1953 – 1955(دراسة وثائقية) ; "المؤرخ الغربي" ، (مجلة) ، العدد 47 ، السنة التاسعة عشرة ، بغداد، 1993، ص20.

(28) D.Painter , The Oil ; In Middle East , New York , 1970 , P.18.

(29) د.ك.و ، "ملفات البلاط الملكي" ، التسلسل 4967 / 311 ، تقرير سري من السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 8/ أيلول / 1953 ، الوثيقة رقم 14، ص 24-26؛ ناصر الدين النشاشيبي ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ، ط2، بيروت ، 1962 ، ص352.

(30) F.R.U.S, VOL.V, From : The Ambassador In Iran , To : The Secretary Of State , 6/10/1953 .

(31) مقتبس في : روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص283.

(32) ولد علي اميني عام 1905 في طهران ودرس فيها . تخرج من جامعة باريس ، عمل بعد عودته إلى ايران في المجلات الحكومية . عين عام 1939 نائباً لرئيس الوزراء في حكومة قوام السلطة الأولى ثم اشترك في حكومة ساعد الأولى في أذار 1945 . عين وزيراً للاقتصاد في وزارات عدة . قام بوضع مسودة اتفاقية النفط مع اتحاد النفط العالمي سنة 1954 ، عين سفيراً لإيران في واشنطن وعندما عاد اختير رئيساً للوزراء سنة 1961 لكنه استقال في بداية عام 1962 ، ينظر : Iran Who's Who , 3 Edition , Tehran , 1976, pp.46-47.

(33) مقتبس في : روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص 284.

(34) د.ك . و ، "ملفات البلاط الملكي" ، التسلسل 4968 / 311 ، كتاب ري من السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 24/ تشرين الثاني / 1953 ، الوثيقة رقم 187 ، ص201.

(35) F.R.U.S,Vol.Vo. ,From : The Ambassador Of Iran , To : The Secretary Of State , 30/10/1953, P .215.

(36) ولد في مدينة كاشان عام 1871 م ، وتلقى علومة الدينية في مدينة النجف الأشراف بصحبة والده غادر العراق بعد فشل ثورة العشرين التحررية ، ساند حكومة مصدق في ايران في بدايتها ، وانتخب عضواً في البرلمان الإيرانية للدورة السادسة عشرة واصبح بعد ذلك رئيساً لمجلس النواب ، لم تستمر مساندته لمصدق حتى نهاية ، فقد خذل حكومته في النهاية ، فغادر طهران الى مدينة كاشان للإقامة فيها ، عدته بعض المصادر انه عميل للولايات المتحدة الأمريكية ، ينظر : د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 311/328 ، كتاب سري من السفارة الملكية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 25/ شباط 1952 ، الوثيقة رقم 39 ، ص62 ؛ " العالم العربي " (جريدة) ، بغداد ، العدد 7252 ، 22 أذار 1951 ، "الجبهة الشعبية" (جريدة) ، بغداد، العدد 341 ، 14 أيلول ، 1952.

(38) مقتبس في : د. ك.و ، "ملفات البلاط الملكي" ، التسلسل 3680 / 311 ، كتاب من الانصارة الملكية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 29/كانون الأول / 1953 ، الوثيقة رقم 211، ص 258.

(39) الاء جاسم محمد المظفر ، المصدر السابق ، ص150.

(40) طاهر خلف البكاء ، سياسة ايران النفطية .. ؛ ص 221 .

(41) F.R.U.S, VOL.V, From : The Ambassador Of Iran, To : The Secretary Of State , 17/3/1954 , P.183.

(42) S.A.Arcilesi , OP.C.t.,P.142.

(43) روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص 286 – 287.

(44) S.A.Areilesi , Op . C.t. , P.144.

(45) روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص287.

(46) الاء جاسم محمد المظفر ، المصدر السابق ، ص152 ؛ S.A.Arcilesi , Op. C.t ,P.146.

(47) روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص289.